أردوغان يُدخل القضية الكردية في منعطفات النظام الرئاسي

◆ د. هدى رزق

يخطّط أردوغان لإعلان انتخابات مبكرة جديدة، أملاً في زيادة عدد نواب العدالة والتنمية في ظلّ الحرب الدائرة مع حزب العمال الكردستاني في الشرق وجنوب شرقي الأناضول، لكي يحصل على النظام الرئاسي. هو بحاجة الى 367 عضواً برلمانياً من أجل الفوز بهذا النظام من دون الحاجة إلى الاستفتاء العام، أو موافقة 330 نائباً من أجل الاستفتاء العام، لكن عدد نواب حزبه هو 316 نائباً، أيّ أنه غير كاف من أجل الموافقة على إجراء استفتاء عام حول النظام الرئاسي. في الوقت عينه لا يريد أن يخاطر بحلمه بعدما أشارت استطلاعات الرأي إلى أنّ نسبة كبيرة من أنصاره لا تدعم النظام الرئاسي بالرغم من دعمها لرئاسته في ظلّ النظام البرلماني. يريد إذاً حلّ القضية تحت سقف البرلمان من دون الذهاب للاستفتاء العام.

من أجل ذلك أقام حزب «الوطن» التركي دعوىً قضائية أمام المحكمة العليا ضدّ حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، مطالباً بحله مدّعياً وجود تعاون بينه وبين حزب العمال الكردستاني. بحيث يستفيد حزب العدالة والتنمية الحاكم والرئيس رجب طيب أردوغان من هذه الخطوة، لأنّ اغلاق الحزب سيفيد العدالة والتنمية بشكل تلقائي، إذ سيدخل هؤلاء الى البرلمان بدلاً من مرشحي حزب الشعوب الديمقراطي... وفي ردّه على الدعوى اتهم زعيم الحزب صلاح الدين دميرتاش رئيس حزب الوطن بالتواطؤ مع أردوغان لإغلاق الحزب الذي تجاوز الحدّ اللازم لدخول البرلمان، وحطّم حلم أردوغان بالانتقال إلى النظام الرئاسي بعدما صرّح بذلك قبل الانتخابات.

يأتي خطاب أردوغان أمام مخاتير القرى في جلسة عادية في قصر الرئاسة في هذا الإطار ليؤكد على مسألتين... الأولى التلويح بقرار تصفية جميع مقاتلي حزب العمال الكردستاني من خلال العمليات العسكرية الجارية من دون فتح باب التفاوض مع نفي التواصل مع أوجلان.

والمسألة الثانية الإيعاز الى السلطة القضائية بجلب منظمات ونواب وبلديات حزب الشعوب الديمقراطي الى المحاكم.

اما الاهتمام بالمواطنين الأكراد الذين يعيشون في ظلّ هذا الصراع، سيأتي توقيته حال تصفية حزب العمال ومؤيديه.

وبالفعل حصلت مؤخراً سلسلة تحقيقات قضائية ضدّ مسؤولين تنفيذيين في حزب الشعوب الديمقراطي المتهم من قبل أردوغان وحزب العدالة والتنمية بأنّ لديه روابط عضوية مع حزب العمال الكردستاني كما اتهم كلّ من أردوغان وداود أوغلو بلديات جنوب شرق الأناضول بالعمل كمراكز لوجستية لحزب العمال الكردستاني واستعمالها الموارد العامة لحفر الخنادق وإقامة المتاريس ضدّ قوات الأمن.

تبدو الحكومة وكأنها قرّرت المضيّ في السياسات التي تركز على الأمن للتعامل مع المسألة الكردية، إذ تحرّكت لنقل المراكز الإدارية بين المقاطعات. فالمقاطعات التي تأثرت بنقل الإدارات هي هكاري وشرناق، أيّ المقاطعات الجنوبية الشرقية المحاذية للعراق وإيران. ويحدّها من الغرب سورية والعراق وهي مواقع نشاط حزب العمال الكردستاني.

تشكلت شرناق كمقاطعة مستقلة عام 1990 بعد أن ضمّت اليها بلدات من المقاطعات المجاورة المحيطة بها كماردين وسيرت وهكاري.

تأتي هذه الخطوة الأمنية من أجل تأمين تنسيق أفضل للحملات العسكرية ضدّ حزب العمال وقال داوود أوغلو إنهم سيجعلون من جيزرى عاصمة للمقاطعة الجديدة وشيرناق ويوكسك كوفا عاصمة لمقاطعة هكاري لأنّ جيزرى هي أحد أهمّ المراكز الأساسية للمواجهة بين قوات الأمن وحزب العمال الذي فرض الأمن الذاتي في ثلاثة أحياء من المدينة كما أرسلت الحكومة قوات إضافية الى المنطقة وفرضت حظر التجوّل.

يبدو أنّ نقل مكاتب حكام المقاطعات ومقرّ القيادة العسكرية يهدف الى الاستجابة العسكرية السريعة من أجل مفاجأة حزب العمال الكردستاني من خلال تحسين الوصول الى المطارات المحلية.

لا يبتعد تصعيد أردوغان في خطابه ضدّ الأكاديميين عن هذه القرارات الأمنية التي اتخذها وحكومته، فاعتقال أساتذه الجامعات في كوجايلي وبورصة ومداهمات شرطة مكافحة الإرهاب للأكاديمين وسوقهم الى القضاء أتى بسبب توقيع أكثر من 1128 أكاديمياً على وثيقة مشتركة، دعت الى وقف العمليات الأمنية والعسكرية، والهجمات الإرهابية وإقامة السلام الداخلي في المناطق ذات الغالبية الكردية... تلقى عدد من هؤلاء الأكاديميين تهديدات من الجماعات القومية والحكومية، واتهموا بدعم الإرهاب، كما أرسل مجلس التعليم العالي رسالة الى الجامعات طالباً منها أخذ التدابير ضدّ الموقعين. أما مجالس الأمناء في الجامعات الخاصة فجرى الضغط على رؤسائها لإنهاء عقود الأساتذة الذين وقعوا على العريضة. بعض الجامعات فعلت لكن البعض الآخر قاوم، كذلك طلب من رؤساء الجامعات توقيع عريضة مضادّة لم تنشر لأنّ عدداً كبيراً من الأكاديميين رفض وضع اسمه على هذه العريضة، فيما رأى داود أوغلو في اجتماع مع مجلس التعليم العالي أنه يجب على الأوساط الأكاديمية ألا تتدخل في عمل الحكومة، وسلط الضوء على دور بعض الأساتذة في دعم الانقلابات العسكرية التي حدثت في تركيا في 1960 و1980. ونسي أنه كان أكاديمياً يتدخل في السياسية.

في هذه الأثناء وجهت الرابطة الأميركية للعلوم السياسية رسالة الى أردوغان تنتقد فيها هذه القرارات التعسّفية، كذلك انتقد الاتحاد الأوروبي التصرّف الحكومي، كما اعتبر السفير الأميركي في أنقرة إنّ ما قام به الأكاديميون ليس إرهاباً. أما تقرير منظمة العفو الدولية فاعتبر أنّ الحكومة التركية تقوم بعقاب جماعي ضدّ الأكراد كشعب، ودان عنف الشرطة والقوات العسكرية التي استخدمت القوة المفرطة ووضعت حياة الناس في جنوب شرق الأناضول في وضع خطر. كذلك اتهم التقرير المجتمع الدولي بالسكوت عن عنف الحكومة التركية وتماديها دون توجيه أيّ انتقاد لها.

لم تتعامل الحكومة المتوترة بشكل عقلاني مع موضوع الأكاديميين، بل اتخذت موقفاً يمعن في ضرب الديمقراطية التركية بشكل مباشر.

تعوّد أردوغان منذ عام 2011 على إدارة البلاد ورصّ صفوف مؤيديه عبر التوتّرات والأزمات، بما فيها الأزمة مع العمال الكردستاني. في الواقع هو يبحث من خلال هذه الأزمة عن غطاء قانوني لنظامه الرئاسي، الذي يطبقه في الواقع، بعد إهماله الدستور الحالي وتعدّيه على صلاحيات رئيس الوزراء. يضرب عرض الحائط انتقادات المعارضة التي أضعفها موقف القوميين الأتراك بعدما استمالهم بتجميده الاتفاق مع الأكراد. ولا يمكنه التراجع اليوم قيد أنملة عن موقفه تجاه القضية الكردية إنْ لم يحصل على النظام الرئاسي، بحيث يحرّره هذا النظام من نقد أحزاب المعارضة ويضرب سلطة البرلمان ويستفرد هو وحده بالسلطة.

مصر وتونس... تحديات جمّة ولحظات مصيرية وحاسمة

◆ هشام الهبيشان*

في الوقت الذي عادت فيه الدولة التونسية لتعيش مجدّداً في أجواء الفوضى، ما زالت الدولة المصرية هي الأخرى تعيش في واقع فوضوي، تمثل بعمليات ممنهجة عدّة ضدّ الجيش المصريّ في سيناء، وضدّ بعض القضاة والساسة وأجهزة الأمن المصرية في مدن مصرية مختلفة.

ففي الوقت الذي تعيش فيّه تونس إطاراً فوضوياً تمثّل بعودة مظاهر ثورة جديدة «ثورة جياع»، في مناطق مختلفة من تونس، انطلقت من بلدة القصرين التونسية وعمّت بعض المناطق الأخرى، وهنا في هذه المرحلة يمكن القول إنّ مصر وتونس، قد دخلتا في مرحلة أكثر صعوبة من كلّ المراحل السابقة، فالتحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية تلقي بظلالها اليوم على تونس تحديداً وعلى مصر الى حدّ ما.

وعلى غرار ما يجري ويستهدف سورية وليبيا والعراق، انطلقت من جديد حرب استنزاف جديدة، تستهدف مصر الدولة، وبكلّ أركانها، وهذا الموضوع ينطبق الى حدّ ما على الدولة التونسية، ومع ظهور علامات ومؤشرات واضحة على مشروع واضح، يسعى لإسقاط مصر وتونس في جحيم الفوضى، وذلك من خلال إسقاط مفاهيم الفوضى بكلّ تجلياتها المأساوية على الحالتين التونسية والمصرية، كاستنساخ عن التجربة العراقية ـ السورية ـ الليبية، لتكون هي النواة الأولى لإسقاط تونس ومصر، تحديداً في جحيم هذه الفوضى لتمتدّ مستقبلاً إلى المغرب والجزائر.

وهنا لنعترف جميعاً، بأنّ استراتيجية الحرب التي تنتهجها بعض القوى الدولية والإقليمية على الدولتين التونسية والمصرية، ومن خلف الكواليس بدأت تفرض واقعاً جديداً، وإيقاعاً جديداً لطريقة عملها ومخطط سيرها، فلا مجال هنا للحديث عن الحلول السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، الخ... للأزمتين التونسية والمصرية، فما يجري الآن على الأرض المصرية تحديداً ما هو إلا حرب استنزاف لمصر ودور مصر في المنطقة، وقوة مصر ومكانتها العسكرية والإقليمية، وتضارب مصالحها القومية التاريخية، مع قوى تحالف التآمر على مصر.

فاليوم هناك حقائق موثقة في هذه المرحلة تحديداً، تقول إنّ الدولة المصرية بكلّ أركانها تعصف بها عاصفةٌ إرهابية هوجاء، وهذه الحقائق نفسها تقول إنّ هنالك اليوم ما بين 17 إلى 19 ألف مسلّح راديكالي مصري وغربي وشرق آسيوي وشمال أفريقي، ومن نجد والحجاز وغيرها من البلدان والمنظمات المتطرّفة، يقاتلون بشكل كيانات مستقلة «داعش وفرعها أنصار بيت المقدس»، داخل مصر في سيناء وما حولها، وفي بعض الدول العربية وشمال أفريقيا في ليبيا وتشاد وغيرها من الدول، وهؤلاء بمجموعهم هدفهم الأول والأخير هو مصر، وما حوادث سيناء الأخيرة، وقبلها الكثير من الحوادث إلا رسالة أولى من هذه المجاميع المتطرفة المدعومة صهيونياً وغربياً ومن بعض المتأسلمين الى مصر، بأنهم قادرون على إيذاء مصر بكلّ أركانها، وأنّ حرب مصر مع هؤلاء، هي حرب طويلة ولن تقف عند حدود سيناء، ولن تنتهي عند حدود ليبيا وتشاد.

ونفس هذه الحقائق تقول إنّ هنالك اليوم آلاف المسلّحين في مصر يقاتلون الجيش المصري داخل مصر، فأدوات الحرب المذكورة أعلاه، كادت بفترة ما أن تنجح بأن تسقط الدولة المصرية في أتون الفوضى العارمة.

وهذا يحتاج اليوم إلى يقظة من كلّ أركان الدولة المصرية، وهذا الأمر ينسحب كذلك على تونس والجزائر والمغرب الى حدّ ما، لإيقاف مسار هذه الحرب «الخفية» التي تستهدف مصر اليوم ومعظم مناطق المغرب العربي»، مع أنّ هنالك بعض القوى السياسية والفكرية والمجتمعية في بلدان المغرب العربي، قد أدركت مبكراً، حجم الخطورة المتولّدة عن هذه الحرب، وتنبّهت مبكراً إلى خطورة ما هو آت، وبدأت العمل مبكراً على نهج سياسي سليم للتصدّي لهذه الحرب المتعدّدة الأشكال والفصول، ولكن للأسف بتلك الفترة والى الآن، برزت الى الواجهة، فئات من المسيّسين، استغلت هذا الظرف الصعب من عمر الدولتين المصرية والتونسية، والتقت أهدافها وحقدها وكراهيتها مع أهداف وحقد وكراهية أعداء مصر وتونس، سعياً إلى تدميرهما وتخريبهما، ونشر فكر الإرهاب والقتل والتدمير في الداخل المصري والتونسي.

كلّ ما تحدثنا عنه من تحدّيات أمنية تستهدف مصر– ينسحب كذلك على تونس، اليوم لا يمكن وضع حلول ملموسة لها وخصوصاً لما يجري في الداخل التونسي، من دون بناء مسار تكاملي في البنية السياسية لكلتا الدولتين، وخصوصاً تونس، وهذا ما يعني البدء بتطبيق مسار فعلي لديمقراطية يكون أساسها الشراكة الوطنية، لبناء مشروع متكامل نهضوي، يخدم طبيعة المرحلة ويغلق كلّ الأبواب أمام كلّ المشاريع التآمرية والمعادية التي تستهدف الدولتين التونسية والمصرية، وهذا للأسف ما زال كلاماً عابراً ومجرّد شعارات لا نرى تطبيقاً لها على أرض الواقع.

ختاماً، إنّ هذه الحقائق بمجموعها للأسف، ومع صعوبة الوضع الاقتصادي لكلتا الدولتين المصرية والتونسية، يطرح مجموعة تكهّنات لمستقبل كلتا الدولتين، وخصوصاً إذا علمنا أنّ مصر تحديداً، موضوعة على سلّم أولويات التقسيم في المنطقة العربية، وهذا ما يؤكد أنّ الدولتين كلتيهما، وتحديداً مصر تنتظرهما في المقبل من الأيام، صعوبات وتحديات جمّة ولحظات مصيرية وحاسمة.

* كاتب وناشط سياسي ــ الأردن
hesham.habeshan@yahoo.com

كواليس

توقّع مصدر أممي معني بحوارات جنيف المرتقبة حول سورية أن يتحوّل الموعد الأول إذا لم يتمّ تأجيله إلى ملتقى شبيه بلقاء فيينا أو نيويورك تغيب عنه الأطراف السورية بعد جلسة الافتتاح التي يحضرها أكثر من وفد للمعارضة على مقاعد مختلفة وغير واضحة الصفة، وبعدها ترفع الجلسة ويصير المبعوث الأممي ومعاونوه يتنقلون بين قاعات تستضيف الوفد الحكومي ووفود من المعارضة لمفاوضات تتمحور حول شكل المفاوضات، وأول بند في جدول الأعمال هو تمثيل المعارضة بوفد موحد تنطبق عليه معايير القرار 2254 بشمولية التمثيل وعدم مشاركة ممثلي التنظيمات الإرهابية.

كوريا الجنوبية تدعو لمحادثات خماسية بشأن برنامج بيونغ يانغ النووي

دعت رئيسة كوريا الجنوبية، باك جون هاي، أمس، إلى محادثات بين خمس دول – ليس بينها كوريا الشمالية – لمناقشة برنامج بيونغ يانغ النووي، إلى جانب «المحادثات السداسية الأطراف» المتعثرة منذ وقت طويل والتي تضم جارتها الشمالية.

وجاءت تعليقات باك، وسط مساع دبلوماسية تشمل واشنطن وبكين مع سعي المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية، بعد تجربتها النووية الرابعة التي أجرتها في السادس من كانون الثاني الحالي.

وقالت رئيسة كوريا الجنوبية أيضاً إن دور الصين ضروري لتبني عقوبات قوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأضافت قائلة: «أتوقع أن تتخذ الصين إجراء فعالاً يمكن أن يجعل كوريا الشمالية تدرك أن تطوير أسلحة نووية غير مجد، وأن تنضم إلى المجتمع الدولي مثل إيران».

وأضافت: «يجب على الأطراف المعنية –رغم أن هذا ليس أمراً سهلاً– أن تجد مقاربات متعددة ومبتكرة مثل محاولة إجراء محادثات خماسية الأطراف تستثني كوريا الشمالية»، مشيرة إلى أن دور الصين ضروري لتبني عقوبات قوية في مجلس الأمن مجددة دعواتها لبكين للتحرك.

وتدعو الصين — الحليف الرئيسي لبيونغ يانغ — إلى استئناف ما يعرف بالمحادثات السداسية الأطراف التي تشمل الكوريتين والصين والولايات المتحدة واليابان وروسيا، بهدف كبح الطموحات النووية لكوريا الشمالية.

وفشلت محاولات عديدة لاستئناف المحادثات السداسية منذ أن انهارت المفاوضات في أعقاب الجولة السابقة في 2008.

وفي سياق متصل، قال محقق في الأمم المتحدة أمس إن على العالم أن يساند إجراء محاكمة جنائية لقادة كوريا الشمالية مع غياب أي تحسن في سجل حقوق الانسان في البلاد بعد عامين على صدور تقرير مفصل من المنظمة الدولية عن ارتكاب فظائع على غرار ما كان يحدث في ألمانيا وقت الحكم النازي.

وقال مرزوقي داروسمان مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية: «بالإضافة إلى استمرار الضغوط السياسية لحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تحسين أوضاع حقوق الإنسان فلا بد من السعي الآن لإلقاء المسؤولية الجنائية على قيادة كوريا الشمالية».

جاء ذلك في وقت قالت بيونغ يانغ إنها اعتقلت طالباً جامعياً أميركياً لارتكابه «عملاً عدائياً» ضد البلاد وتحقق معه.

وذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية أن هذا الشخص دخل البلاد للسياحة «وتم ضبطه وهو يرتكب عملاً عدائياً ضد الدولة» قالت إن «الحكومة الأميركية قبلت به وأسهمت فيه».

قضية ليتفينينكو تفسد العلاقات الروسية ـ البريطانية

أعربت واشنطن عن قلقها من استنتاجات القضاء البريطاني في التقرير الذي قدمته لندن في قضية وفاة العميل السابق ألكسندر ليتفينينكو عام 2006، وحثت السلطات البريطانية على مواصلة التحقيقات.

وقال مارك تونر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية تعليقاً على التقرير الذي نشره القضاء البريطاني في ختام «التحقيق العام» في ملابسات وفاة ليتفينينكو «يعدّ هذا الاغتيال جريمة مروعة، وكما قلنا في السابق يجب مساءلة المذنبين».

وفي معرض تعليقه على ما جاء في التقرير عن احتمال تورط السلطات الروسية في تدبير اغتيال ليتفينينكو، قال تونر: «أنها اتهامات خطيرة بلا شك. وإنني أعتقد أنه على القضاء البريطاني مواصلة التحقيق في هذه القضية الجنائية».

يذكر أن موسكو لم تأخذ التقرير البريطاني على محمل الجد، علماً بأنه يتضمن اتهامات رنانة موجهة إلى القيادة الروسية وخال تماماً من أي أدلة، نظراً لكون لندن قد وضعت صفة السرية على جميع الأدلة لكونها مقدمة من قبل هيئات الاستخبارات.

وكان ليتفينينكو وهو ضابط سابق في الاستخبارات الروسية قد هرب من روسيا في عام 2000 إلى بريطانيا وتوفي في لندن يوم الـ23 من تشرين الثاني عام 2006، عن عمر ناهز 44 سنة، فور حصوله على الجنسية البريطانية، (اتضح لاحقاً أنه كان يتعامل مع الاستخبارات البريطانية والأميركية والإيطالية).

من جهته، صرح الكرملين أنه من المستحيل اعتبار نتائج التحقيق العام في وفاة ليتفينينكو والتي قدمتها لندن حكماً قضائياً، واعتبرها متهكماً ضرباً من «الفكاهة البريطانية المرهفة».

وقال دميتري بيسكوف الناطق الصحافي باسم الرئيس الروسي: «لماذا أطلق على ذلك كلمة «شبه تحقيق»، ولماذا لا يمكننا أن نعتبره تحقيقاً؟ لأن الحديث يدور عن استنتاجات تعتمد على «وجود احتمال»، وعلى استخدام عبارات «المحتمل» «من المرجح».

وأضاف أنه من المستحيل استخدام مثل هذه العبارات في الممارسات القضائية في روسيا، وفي الممارسات القضائية في دول العالم، وقال: «بلا شك لا يمكننا اعتبار هذه الاستنتاجات في أي جزء من أجزائها حكماً قضائياً». وأضاف مازحاً: «يمكن اعتبارها نكتة من مظاهر الفكاهة البريطانية المرهفة، عندما يعتمد تحقيق علني ومفتوح على معلومات سرية لهيئات استخبارات مجهولة، بالإضافة إلى الاعتماد على كلمات «من المحتمل» و«من المرجح».

و أكد بيسكوف أن روسيا كانت تأمل في بدء تعاون وثيق مع لندن بشأن قضية ليتفينينكو. وذكر أن البريطانيين أقدموا بدلاً من ذلك على تجميد ليس التعاون مع موسكو فحسب، بل والحوار في معظم المجالات، معتبراً أن مثل هذه «التحقيقات» التي تجريها لندن ليس من شأنها إلا أن تزيد في تسيسم أجواء العلاقات الثنائية بين البلدين.

فرنسا: أزمة اللاجئين تهدّد فكرة الاتحاد الأوروبي

غرق 15 مهاجراً جنوب شرقي بحر إيجه

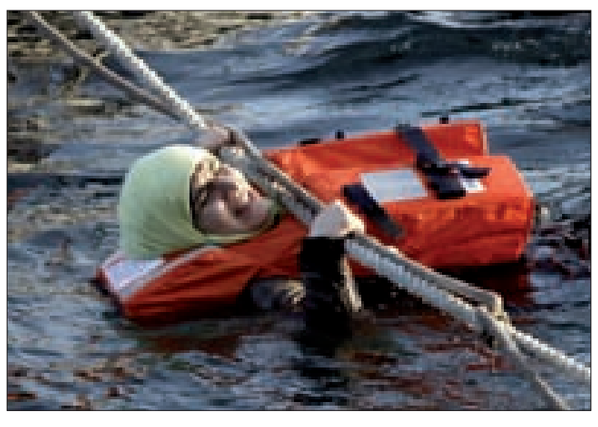

لقي 21 لاجئاً على الأقل مصرعهم نتيجة غرق قاربين لتهريب اللاجئين قرب سواحل اليونان في بحر إيجة، بحسب ما نقلت وكالة «أسوشيتد بريس»، أمس.

وذكرت الوكالة أن أحد القاربين والذي كان يحمل على متنه 48 شخصاً، غرق قرب جزيرة «فارماكونيسي» اليونانية، بينما غرق الثاني بالقرب من جزيرة «كاليمنوس». وأنقذ خفر السواحل 26 شخصاً، ولا تزال أعمال الإنقاذ مستمرة.

من جهته، قال مسؤول في خفر السواحل اليوناني إن 15 مهاجراً على الأقل بينهم ثمانية أطفال لاقوا حتفهم، مؤكداً أن عملية البحث والإنقاذ تجرى جنوب شرقي بحر إيجه قرب ساحل تركيا مدعومة بطائرة هليكوبتر وسفن أخرى، وقال: «تم انتشال ثماني جثث وإنقاذ 26 نقلوا إلى الجزيرة... كانوا في قارب خشبي. لم نكوّن صورة واضحة بعد عن عدد من كانوا على متنه».

ووفقاً لإحصاءات منظمة الهجرة الدولية، فإن أكثر من 704 آلاف شخص وصلوا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، ولقي أكثر من 3200 شخص مصرعهم أثناء محاولتهم العبور إلى القارة الأوروبية بحراً.

جاء ذلك في وقت قال رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس إنه ليس بوسع أوروبا التعامل مع عدد اللاجئين الذين يصلون إلى حدودها وإن تدفق المهاجرين يهدّد فكرة الاتحاد الأوروبي.

وقال فالس لهيئة الاذاعة البريطانية: «ليس بوسعنا القول أو القبول بأن كل اللاجئين... محل ترحيب في أوروبا»، مضيفاً أن أزمة المهاجرين تمثل خطراً على استقرار الاتحاد الأوروبي وأن هناك حاجة لفرض قيود أكثر صرامة على حدود التكتل.

وذكر فالس أن أوروبا بحاجة إلى توجيه رسالة مختلفة عن تلك التي وجهتها المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل التي دعت شركاءها الأوروبيين إلى استقبال حصص من اللاجئين. وأردف: «تواجه ألمانيا تحدياً كبيراً. يجب علينا أن نساعد ألمانيا. لكن الرسالة الأولى التي نحتاج توجيهها الآن هي أن نقول بكل حسم إننا لن نرحب بكل اللاجئين في أوروبا». «لأن الرسالة التي تقول تعالوا وسنرحب بكم تحدث تحولات كبرى».

واشنطن ترسل 12 مقاتلة «إف - 22» إلى قاعدتها في اليابان

أرسلت الولايات المتحدة 12 طائرة عسكرية من الجيل الخامس «إف – 22» (رابتور) إلى قاعدتها الجوية «يوكوتا» في اليابان.

وأعلن وزير الدفاع الياباني غين ناكاتاني خلال مؤتمر صحافي في طوكيو أمس، أنه في الـ20 من الشهر الحالي هبطت في قاعدة «يوكوتا» 8 طائرات «إف – 22»، وفي اليوم التالي هبطت 4 طائرات أخرى، مشيراً إلى أن الجانب الياباني لم يطلع على قرار إرسالها.

واعتبر ناكاتاني أن الهدف من قدوم هذه الطائرات التي تعتبر من أفضل المقاتلات الأميركية، هو الضغط على كوريا الشمالية بعد إجرائها تجربة نووية رابعة.

ووصف الوزير نقل المقاتلات على أنه جزء من «التعاون الثنائي في مجال توفير الأمن»، قائلاً: «الوضع في شمال شرق آسيا يزداد توترا، وهو ما أظهرته التجربة النووية الجديدة لكوريا الشمالية، واليابان بحاجة إلى قوة الردع الأميركية لتوفير الأمن». يذكر أن طائرة «إف– 22» تتميز بتنفيذ المهام في جميع حالات الطقس السيئة، كما تملك ميزة للتخفي صنعت خصيصاً للهيمنة الأجواء. ويحظر بيع المقاتلة حتى لأقرب حلفاء الولايات المتحدة بمن فيهم اليابان بسبب استخدام تقنيات حديثة سرية في صنعها.

نقل سجينين من معتقل غوانتانامو إلى البوسنة ومونتينيغرو

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية، نقل معتقلين اثنين من سجن غوانتانامو العسكري إلى البوسنة ومونتينيغرو، ما يخفض عدد السجناء الباقين إلى 91 معتقلاً.

وقالت الوزارة في بيان: «وزارة الدفاع أعلنت نقل طارق محمود أحمد السواح من سجن غوانتانامو وتسليمه إلى حكومة البوسنة». وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز» فإن هذا المعتقل البالغ من العمر 58 سنة يحمل الجنسيتين المصرية والبوسنية وقد زود الاستخبارات الأميركية بمعلومات ثمينة.

وكان السواح يتهم بأنه خبير متفجرات في تنظيم القاعدة لكن القضاء العسكري الأميركي أسقط عنه هذه التهمة في 2012. وفي شباط 2015 أصدرت لجنة توصية بإطلاق سراحه.

أما المعتقل الثاني الذي نقل من غوانتانامو فيدعى عبد العزيز عبده عبد الله علي السويدي وقد سلم إلى حكومة جمهورية مونتينيغرو، بحسب ما أعلن «البنتاغون» في بيان ثان. ويبلغ عبد العزيز وهو يمني من العمر 41 سنة وكان عنصرا في تنظيم «القاعدة» في أفغانستان حيث قاتل ضد قوات حلف شمال الأطلسي.

وشكرت الحكومة الأميركية كلاً من البوسنة ومونتينيغرو على «مبادرتهما الإنسانية ورغبتهما في دعم جهود الولايات المتحدة الرامية لإغلاق معتقل غوانتانامو السيئ الصيت».